مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

أثر الملك دارا الأول (٥٢٢-٤٨٦ ق.م) في المراسيم والتشريعات الأخمينية

أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي
م.م. ريم احسان علي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

The Influence of King Darius I (522-486 BC) on Legislation

Prof. Dr. Qais Hatim Hani Al-Janabi
Asst. Lec. Reem Ihsan Ali
College of Basic Education\ University of Babylon
qir_ir@yahoo.com

الملخص

دارا الأول هو واحد من أبرز ملوك الإمبراطورية الأخمينية، وقد حكم للمدة من عام ٥٢٢ ق.م. حتى ٤٨٦ ق.م.، ويُعتبر أحد أعظم الملوك في التاريخ الفارسي، وقد جاءت فترة حكمه مليئة بالإنجازات المعمارية والسياسية والإدارية، وُلد دارا في عائلة نبيلة، وارتقى إلى العرش بعد أن قاد حملة ناجحة ضد مجموعة من الثوار الذين تحدوا سلطته، عُرف بتوسيع الإمبراطورية الأخمينية لتشمل أجزاء كبيرة من العالم القديم، مما جعلها واحدة من أكبر الإمبراطورية في التاريخ، وقاد جيوش الإمبراطورية في عدة حروب ناجحة، بما في ذلك الحملات ضد المصريين والاغريق، مما ساعد على تعزيز الحدود وترسيخ السيطرة الفارسية على مناطق جديدة، وأرسى دارا نظامًا إداريًا فعالًا لتنظيم الإمبراطورية الشاسعة، وقام بتقسيمها إلى عدة مقاطعات تُدار من قبل ساتراب، مما ساعد على تحسين إدارة الموارد والجباية الضريبية، ويُعتبر أيضًا مؤسسًا لتشريعات جديدة شملت تحسين القوانين الموجودة وتطوير أنظمة قانونية جديدة، إذ اصدر مراسيم قانونية وقضائية واضحة تضمنت حقوق المواطنين وتنظيم التجارة والعقوبات على الجرائم، كما كانت لديه سياسة تسعى لإعطاء حقوق أكبر لشعوب الإمبراطورية مما ساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: دارا الاول، القوانين، المراسيم، التشريعات، حمورابي.

Abstract

Darius I was one of the most prominent kings of the Achaemenid Empire, ruling from 522 BC to 486 BC. He is considered one of the greatest kings in Persian history, and his reign was full of architectural, political, and administrative achievements. Born into a noble family, Darius ascended to the throne after leading a successful campaign against a group of rebels who challenged his authority. He is known for expanding the Achaemenid Empire to include large parts of the ancient world, making it one of the largest empires in history. He led the armies of the empire in

several successful wars, including campaigns against the Egyptians and Greeks, which helped to strengthen the borders and establish Persian control over new regions. Darius established an effective administrative system to organize the vast empire, dividing it into several provinces administered by satraps, which helped improve resource management and tax collection. He is also considered the founder of new legislation that included improving existing laws and developing new legal systems. He imposed clear laws that included the rights of citizens, regulating trade, and punishments for crimes. He also had a policy that sought to give greater rights to the people of the empire, which helped achieve social stability.
Keywords: Darius I, laws, decrees, legislation, Hammurabi.

المقدمة

تُعد فترة حكم دارا الأول(٥٢٢-٤٨٦ ق.م) مرحلة محورية في تاريخ الإمبراطورية الأخمينية، لما شهدته من إعادة استقرار داخلي وتأطير إداري وقانوني دقيق أسهم في توحيد المناطق الشاسعة التي ضمتها الدولة تحت لواء فارس. وقد أولى دارا الأول أهمية بالغة لإصدار المراسيم الملكية (Decrees) التي شكلت العمود الفقري للنظام القانوني – الإداري، فكانت تلك المراسيم أداته الرئيسة لتحقيق العدالة وضبط الانضباط في السترابيات (الولايات) المختلفة، ويهدف هذا البحث إلى تحليل دور دارا الأول في إصدار المراسيم القانونية وتبيان أثرها على هيكل الإمبراطورية الأخمينية، من خلال اربعة محاور رئيسة تتناول الخلفية التاريخية والقانونية التي سبقت عهد دارا الأول، وخصائص المراسيم الملكية وطرائق إصدارها وتوزيعها، ثم مضمون المراسيم وأثرها على النظام القضائي والإداري الأخميني، واخيراً تأثر دارا الاول بشريعة حمورابي واوجه التشابه والاختلاف بينهما.

اولاً: الخلفية التاريخية والقانونية التي سبقت عهد دارا الاول

مما يؤسف قولهُ انهُ لم يصل الى ايدي الباحثين الى الان اي صيغة للنصوص القانونية الأخمينية، بشكلها الكامل مثل قوانين بلاد الرافدين والقوانين الختية، الا أن ذلك لا يعني عدم وجود قانون لتنظيم الامبراطورية الأخمينية، اذ ان من الواضح أن مراسيم دارا الاول كانت تهدف الى ابراز دورهُ كمشرع عظيم، حتى ان افلاطون[١] اشاد به باعتبارهُ نموذجاً للمُشرع والملك الصالح باعتبار ان مراسيمهُ الملكية هي التي حفظت الامبراطورية الأخمينية لفترة طويلة من الزمن[٢]، كما تشير بعض المصادر الى أن هناك مجموعة من القوانين ارتبطت بالملك دارا الاول عرفت ب(كتاب

القانون) او (مجموعة قوانين دايوش)، لكن للاسف لم تصلنا بسبب ما تعرضت لهُ العاصمة الاخمينية برسيبوليس من حرق وتدمير على يد الاسكندر المقدوني(٣٣٦-٣٢٣ ق.م)[٣].

كان كل شيء في بلاد فارس يجري باسم الملك، فالقوانين تعد ملكية، تتخذ شكل المراسيم الملكية تصدرها دوائر الدولة، فالملك هو مصدر القانون، ويأتي على رأس السلطة القضائية العليا، المؤلف من هيئة تشريعية تمثل أحد العلماء، أو الشيوخ من أتباع الملك يتولى مهمة صياغة رغبات الملك وأوامره، ثم تأتي بعده محكمة عليا مؤلفة من سبعة قضاة، ثم محاكم محلية منتشرة في أنحاء الإمبراطورية الأخمينية، وكان الكهنة هم اللذين يضعون القوانين، ويتولون شؤون القضاء في المحاكم المحلية، وينظرون في المظالم في الفترة الأولى من عمر الدولة، ولكن في الفترات المتأخرة أصبح هناك رجال، بل وحتى نساء من غير رجال الدين يتولون الأمور القانونية[٤].

ويذكر هيرودوت[٥] أنه عقب تعقد مواد وقواعد القانون الأخميني، وجد ما يعرف باسم (المتحدثين في القانون) أو (المتفقهين في القانون)، الذين أخذوا على عاتقهم تفسير القوانين للمتخاصمين ومساعدتهم على السير في قضاياهم، وتطور أمر القضاء في الدولة الأخمينية حتى أصبحت هناك شخصيات من خارجه تجلس على كرسي القضاء[٦].

وكانوا يتبعون في المحاكمات إجراءات منتظمة، إذ كانت المحاكم تأمر بمنح المكافأة، كما كانت تأمر بتوقيع العقوبات فكانت هذه المحاكم، وهي تنظر في الجرائم، تقدر ما للمتهم من حسنات، وما أدى من خدمات، ولكي يحاولوا منع إطالة الإجراءات القضائية كانوا يحددون زمناً معيناً تنتهي فيه كل قضية، ويعرضون على الخصوم أن يختاروا لهم حكماً يحاول فض ما بينهم من نزاع بالطرق السلمية، وكانت الجرائم الصغرى يعاقب عليها بالجلد الذي يتراوح بين (٥-٢٠٠) جلدة بسوط من سياط الخيل، أما الجرائم التي أشد من الصغرى، فيعاقب بالنار، أو تشويه أحد الأعضاء، أو بتر بعض الأطراف، أو سمل العيون، أو الإعدام[٧].

وقد وجه الملك دارا الأول في نصوصه، بأنه لا يحق لأية إنسان حتى الملك نفسه بأن يحكم على إنسان بالقتل عقوبة على جرم ارتكبه، ولكن القتل أو الإعدام فهي عقوبة على خيانة الوطن، أو هتك العرض، أو القتل العمد، أي ما يمكن أن تطلق عليها بالجرائم الكبرى أو الجرائم المخلة بالشرف[٨]، وكان الإعدام يتم بطرق متعددة منها: أن يدفن المذنب تحت كومة من التراب، أو يدفن في القبر حياً أو يسلخ جلده أو يصلب، أو يرغم على تجرع السم، وأضاف (ديورانت) طرقاً أخرى للإعدام عند الأخمينيين منها شنق المجرم ورأسه الى الأسفل، أو تهشيم رأسه بين

حجارتين كبيرتين، أو خنقه في رماد ساخن، أو قتله بالطريقة التي أسميناها سابقاً بـ(موت القوارب)[٩] .

وكانت الرشوة من الجرائم الكبرى التي لم يتهاون فيها الملوك الأخمينيون في معاقبة القضاة الذين لا يلتزمون العدالة، فقد ذكر ان الملك قمبيز الثاني[١٠] سلخ أحد القضاة وهو حي، وجعل من جلده منصة ووضعها في مكان القاضي، وعين أبنه بدله، وكان ذلك بسبب تعاطيه الرشوة، وكان هذا العمل هو من أجل ضمان نزاهة القضاء ونظافته، وكانت الدولة تحصل على بعض المال اللازم للشؤون القضائية من استبدال الجلد بالغرامة باحتساب نسبة من المال لكل جلده واحدة، وهذه النسبة كانت تتغير بين مدة وأخرى وكانت الكفالة تقبل من المتهم في جميع القضايا، ما عدى القضايا الخطيرة الشأن[١١].

ولم تذكر المصادر أية معلومات حول وجود سجون في بلاد فارس ويعود السبب في ذلك لأن الأخمينيين كانوا في بداية ظهورهم قبائل رحل، بلا مساكن لذلك فأنهم لا يعرفون البناء المتين الذي يمنع المتهم من الهروب، ثم عرفوا بناء السجون بعدما تأثروا بالحضارات المجاورة وأصبحوا الوارثين لها[١٢].

يتضح لنا من خلال هذا العرض أن أهم ما يميز القانون الأخميني هو شدة العقوبات وقساوتها، فضلاً عن أن قواعد ذلك القانون بشكل عام وضعت للفرس أنفسهم، بينما بقيت الولايات التابعة تحكم بواسطة قوانينها الخاصة بها، ففي بابل وآشور على سبيل المثال فقد وصلتنا الكثير من النصوص تدل على ان الأخمينيين دخلوا في معاملات مختلفة خلال هذه الحقبة، طبقاً للقانون البابلي والآشوري، مثل عمليات إقراض النقود وإعارتها، وكذلك عمليات بيع وشراء الأراضي والدور وبيع الرقيق وغيرها[١٣].

ثانياً: خصائص المراسيم القانونية وطرق اصدارها وتوزيعها

ادرك الملك دارا الأول بعد ان تمكن من تحقيق الانجازات السياسية والعسكرية ضرورة تدعيم حكمه بقواعد رصينة صارمة، وثابتة ضمن اطار قانوني يحترمه الجميع، إذ ان القضاء عند الأخمينيين كان معمولا به حتى نهاية حكم ملوكهم وموتهم وجلوس غيرهم على العرش ما عدا بعض الأمور التي لا يستطيعون الفصل بها فأنهم يرسلونها الى حاكم التحكيم للقضاء بها[١٤].

وفي الفترة التي سبقت حكم الملك دارا الاول تغلبت ارادة الملك وقوة الجيش على القانون في البلاد، وحتى قدسية العادات والتقاليد لم تغير شيء في هذا السياق ما لم يسبقه امر ملكي صادر من الملك نفسهُ، لذلك وجد الملوك الأخمينيون السابقين هذا مدعاة للتفاخر؛ لأن قوانينهم

ثابتة ولا تتغير، وهي بالأساس قوانين ميدية تتميز بقساوتها، وان الملك يمكنهُ ان يفعل ما يريد وجميع الرعايا وممتلكاتهم تحت رحمة الملك، واذا اصدر الملك حكما من قبل لا يمكن ان يغيره وفي عهد الملك دارا الاول ابطل الكثير من القوانين السابقة في البلاد ووضع قوانين جديدة تخدمه وتخدم حكمه وعرشه ضد كل من ينافسه وقد دونت جميع قوانينه وآرائه تحت اسم (قانون الملك)، وأصبحت هذه القوانين نافذة وجاهزة للتطبيق، شملت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١٥].

وأصبحت هذه القوانين فيما بعد اساس ما يسمى (الفيدافيدات) وتعني (القانون المضاد للشر) الذي صدر بعد ما يقارب الاربعة قرون، كان الملك دارا الاول مثال الحاكم الملتزم بالقوانين العادلة ومن الملوك الذين لا يمارون عن الحقيقة واثباتها والعمل على درء الظلم والفساد اينما وجد، يقول الملك دارا: "**ان الحق هو ما تصبوا اليه نفسي وما غيره لا استسيغه بتاتا**"[١٦].

ارتبط القانون في زمن الملك دارا الأول بالدين، أي بأهورامزدا (إله الخير)، وشرع القانون على هذا الأساس أي أن الملك مستمد قوته وقانونه من الإله أهورامزدا وان أي خروج عنها أو معارضتها هو بمثابة معارضة الإرادة الإلهية، كذلك أمر شعبه بأنهُ يجب عليهم تصديقها في حال قراءتها، وعليهم أن يقدموا القرابين لها وأن لا يحاولوا المساس بتلك القوانين وتخريبها، لأن ذلك سيتسبب بغضب الإله أهورامزدا، كما ربط القانون بتطبيق العدالة على أساس فكرة العدالة فالجميع يعرف أن العدالة هي ضمان شكلي لحرية الفرد الا انها عند الأخمينيين هي الحفاظ على التوازن الاجتماعي حيث يقوم الحاكم العادل بحماية رعيته من الفوضى وظلم الانسان[١٧].

شرع دارا الاول في اصدار سلسلة من المراسيم الملكية داخل وخارج الامبراطورية الاخمينية، وقد تميزت هذه المراسيم بالسمات التالية:

١. الطابع التوجيهي العام، اذ لم تكن نصوصا تفصيليّةً تحوي موادّ جنائية أو مدنية مدوَّنة؛ بل شملت إرشاداتٍ عامةً تتعلق بالضرائب، وتوزيع الحصص المالية، وضوابط القضاء المحلي أمام السلطة المركزية[١٨].
٢. الطابع المتعدد اللغات: كُتِبت بعض المراسيم بالآرامية للإداريين والكتّاب، وبالعيلامية في المنشورات المخصّصة للسلطة المصرية، وبالفارسية القديمة في النصوص الاحتفالية مثل نقش بهستون[١٩].

٣. الطابع الرّمزي والديني: بدأ دارا الاول كتابات المراسيم بعبارات استعطافية للآلهة (أهورامزدا) وبالإشارة إلى مبدأ الأشا[٢٠] (Asha Vahishta) الذي يُعبّر عن العدالة الإلهية، ما يُضفي عليها صبغة شرعية[٢١].

كما يشير المؤرخ الآثاري اولمستد، ان هناك نقشاً للملك دارا الأول يشير فيها الى الطريقة التي تم فيها اصدار وتوزيع المراسيم الملكية جاء فيه:" **هكذا يقول دارا الملك بمشيئة الاله اهورا مزدا صنعت اعمدة من أنواع أخرى لم تحدث من قبل، وقد قمت بتجهيز الألواح على الجلد المناسب لها، وقد أمرت بطباعة اسمي وختمي عليها، وكذلك أشرفت على كتابتها وتنسيقها، وقُرأت لي، ثم حُملت هذه الاعمدة والألواح الى أراض بعيدة من اجل رعيتي**"، ومما يؤكد ان تلك المراسيم الملكية كان معمولاً به في سائر انحاء الامبراطورية في عهده قوله في احد نقوشهُ: "**بأرادة اهورا مزدا ان احكم الدول غير الفارسية، فقد كلفني وارخصني اياهم، وعليهم ان يطيعوا ما اقوله لهم، وان قانوني سيحفظهم**"[٢٢].

وقد سُجلت المراسيم القانونية الرسمية على لوحات طينية وعلى أوراق البردي ثم ارسلت الى المراكز الرئيسة في انحاء الامبراطورية وهكذا وجدت اجزاء من نقوش بهستون مكتوبة بالآرامية على بردية في جزيرة الفنتين (احدى جزر مصر) حيث كانت تستقر حامية فارسية، كما وجدت أجزاء في بابل كما عثر على لوحة في سوسة بها نقش فيه كثير من النص الذي امر دارا الأول بأن يحفر على قبره في نقش رستم، ويلاحظ مما سبق أن جميع الرعايا الفرس قد خضعوا لتلك القوانين بالرغم من ان تلك الشعوب او الولايات كانت لها قوانينها الخاصة التي احترمت من قبل الفرس الأخمينيين بها كما حدث في مصر وبابل[٢٣].

ثالثاً: مضمون المراسيم القانونية واثرها على النظام القضائي والاداري الاخميني

قام الملك دارا الاول بالكثير من الإصلاحات في الإمبراطورية الأخمينية، اذ جاء الثناء الحقيقي من قبل المؤرخ هيرودوت الذي مدح كثيرا عدالة دارا الاول، وذكر بان دارا الاول كان ملكاً محبا للقانون والعدالة وبادر بأصدر مراسيم القانونية جديدة عرفت عند سكان الهضبة الإيرانية ب(الأحكام) من موروث اسلافهم، واطلق الملك الأخميني على القانون الملكي او المرسوم الملكي او القرار الملكي باللغة الفارسية تسمية (دات(dat)[٢٤]، وهي تطابق عبارة داث dath العبرية التي وردت في سفر استير في حين أن داتا شا شاري dāta ša šarri في الوثائق البابلية تعني (قانون الملك) مطابقة تماما في المعنى مع أسم قانون دارا الاول (داتا دي ملكا) datha di malka

بمعنى (قانون الملك) ونقش دارا الاول عبارة "**بفضل الإله اهورامزدا أنا شرعت القانون لجميع البلدان**"[٢٥].

استطاع الدارسون أن يترجموا بعض المراسيم القانونية إذ لم يصلهم منها إلا القليل وهو ما وجد منقوشاً في بهستون وبرسيبوليس ونقشي رستم وسوسة، كما قام الدارسون أيضاً بعقد المقارنات بين النصوص القانونية في زمن الملك دارا الأول وبين نصوص شريعة حمورابي التي كثيراً ما نسخت وكانت أساساً للمعاملات لدى مستشاري دارا الأول[٢٦]، يمكن تقسيم مضمون مراسيم دارا الأوّل إلى عدّة فئات رئيسة:

١. المراسيم الضريبية والمالية: يتم فيها تحديد حصص الضرائب السنوية لكل ساتراب، بناءً على إنتاجه الفعلي، مع التزامٍ بعدم فرض ضرائب إضافية، فضلاً عن تنظيم إصدار العملة (داريم/دارائيك) بتوحيد الوزن والنقاء، كي يتم اعتمادها في التعويضات القضائية والتعاملات الاقتصادية[٢٧].

وحين كتب دارا الأول وصيته لابنه احشويرش الأول فإذا بها تعكس فكراً عالياً أيضاً في السياسة والاقتصاد والحياة بصفة عامة فقد قدم لابنه رؤية سياسية عبر نظرة انسانية نبيلة تقاوم الظلم والقهر والاستبداد وتناصر الحرية والعدل والمساواة كما تعكس مدى النضج السياسي الذي تمتع بهِ دارا الأول ورغبته في غرس هذه الأفكار والقيم النبيلة في الجيل الذي سيأتي بعده حاملاً مشاعل الرقي والتقدم[٢٨]، يصف هيرودوت الملك دارا الاول بأنهُ كان خبيرا ماليا بارعا بقدر ما كان اداريا ومشرعا، لذلك لم ينسَ دارا الاول وفي وصيتهُ أن ينصح ابنهُ بالحفاظ على الاقتصاد، ونلاحظ انهُ يحمل فكراً يواكب الافكار الاقتصادية المعاصرة اذ تحدث في وصيتهُ عن الاقتصاد وكيفية النهوض به والحفاظ على الغلال والثروة للشعب في محاولة منه لخلق دولة تهتم وبشكل واضح بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجماعة والافراد، لذلك نراه يقول له: "**لقد شيدت عدداً كبيراً من الصوامع لحفظ الغلال التي تكفي البلاد لعدة سنوات وعليك أنت أيضاً أن تقوم بتخزين القمح الجديد (الغلال) كل عام بدلاً من الذي استهلك ودلك بعد غربلته**"[٢٩].

وبما ان العناية بالزراعة وشق القنوات وتعبيد الطرق هي من ضرورات الحضارة فالشريان المائي هو شريان الحياة عادةً ما يؤسس على جوانبه الحضارة الخالدة، مثلما نلاحظ في بلاد الرافدين وبلاد النيل وغيرها، إذ أدرك دارا الأول هذا فأوصى ابنه بها، كما أن تعبيد الطرق عادةً ما يحدث ثورة بزيادة حركة التجارة بين المدن وينعش الاقتصاد وهو هنا يحاكي النظريات الحديثة التي نراها تضع من هذين الأمرين شيئاً أساسياً في توجيهات الدول[٣٠]:

"**اجتهد قدر المستطاع في إعمار البلاد عن طريق حفر (شق) القنوات، تعبيد الطرق، فالزراعة تحتاج الى الماء، كما ان شق الطرق بين المدن أيضاً أمر هام وضروري لربط المدن ببعضها البعض**"(٣١).

وقد تضمنت نصوص برسيبوليس التي هي ثاني العواصم الاخمينية بعد العاصمة بزركاده، والتي يعود تاريخ تشييدها نحو ٥١٥ ق.م اي بعد اربع سنوات فقط من تولي دارا الاول العرش ولم يكتمل بنائها الا في زمن الملك ارتحششتا الاول (٤٦٤-٤٢٤ ق.م) تقريبا في سنة ٤٦٠ ق.م، وقد اتخذت هذه العاصمة الجديدة طابعاً فريداً وذلك بصفتها مكاناً لاستقبال كبار الشخصيات والسفراء من داخل وخارج البلاد، او لغرض اقامة الاحتفالات الدينية والرسمية(٣٢)، واذا ما حاولنا الاقتراب أكثر من فكر دارا الأول عبر الاطلاع على أوامره التي كان يصدرها عند تشييد بناء عاصمتهُ برسيبوليس نلتمس بعض ما يتفق مع حقوق الانسان ومن اهم هذه الاوامر هي حقوق الموظفين والعمال حدد دارا الأول ساعات العمل صيفاً بـ١٠ ساعات وفي الشتاء بـ٨ ساعات وللعمال الحق في ساعتين لتناول الطعام والاستراحة ولأن العامل لن يستطيع أن يعمل حتى آخر العمل فقد قرر دارا الأول أن يدخر لكل من يعمل ٨/١ أجرهُ في صندوق العجز (التقاعد) يُدفع له منه عند الشيخوخة أو الموت، كما يحصل كل فرد في الشهر على يومين اجازة مدفوعة الأجر ويحصل كل عامل علاوة على راتبه النقدي على بعض المواد العينية التي كانت تصرف لهم آنذاك وهي عبارة عن ملابس وبعض الأغذية التي توزع بينهم بالتساوي كاللحم والخبز والسمن والزيت والجبن والعسل والخضروات وبعض الفاكهة حسب كل فص من فصول السنة، وكان كل من يعمل في قصره يحصل على أجره كامل ولا يوجد عمل بدون أجر مطلقاً وفي عهده لم يكن للعبودية مكان، كما ان للعامل أو الموظفين الحق في الحصول على أجره كاملاً حتى في أيام العطلات(٣٣).

٢. المراسيم القضائية والإدارية: لو تأملنا كتابات نقش بيهستون والتي بدأ دارا الأول في كتابتها سنة ٥١٩ ق.م وكتبت على صخرة عمودية وعلى ارتفاع ١٠٥ متراً بثلاث لغات: الفارسية القديمة والعيلامية والبابلية، استمرت الكتابة حتى سنة ٤٨٥ ق.م بعد موت دارا الأول وفي خمسة أعمدة(٣٤) ومن الرسائل التي اراد الملك دارا الاول ايصالها من نقش بهستون بأنهُ منفذ للقانون والعدالة بفضل التفويض الالهي الممنوح لهُ، وانهُ يمثل العدالة ولهُ مكانة مقدسة والحق في الحكم واصدار الاحكام بدلالة ماورد في النصوص(٣٥)، وهناك في تلك النصوص بعض التفاصيل المهمة مثل تبدأ كل جملة بقول: "**يقول الملك دارا**" وبدأ بتعريف نفسه للقارئ من هو وتعريف اسرته كما تحدث عن المعارك التي خاضها بالتفصيل إذ قال:

"**أنا دارا الملك العظيم، ملك ايران، ملك هذه البلاد، ابن ويستاشب، الهخامنشي، الفارسي ابن الفارسي، ... ان الإله العظيم اهورامزدا هو الذي أعطى دارا المُلك وخلق السماء، خلق الأرض، خلق البشر، وهب السعادة للبشر**"(٣٦).

ويقول محذراً من الكذب والخيانة:" **احذر من الكذب، فالكذب شديد التدمير**"٣٧.

ثم قال عن نفسه: "**لقد ساعدني اهورامزدا لأنني لم أكن يوماً خائناً وكاذباً وشريراً لا أنا ولا أسرتي لقد تعاملت بالعدل ولم أسيء الى ضعيف أو قوي أحسنت الى من أحسن الينا وعاقبت من أساء**"(٣٨).

كما وضع دارا الاول اسس الاختيار الصحيح في مجال الوظائف العامة للإمبراطورية، مطبقاً مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، فيوصي ابنه أيضاً بأن يتعهد بالوظائف الى ذوي الخبرة والكفاءة، وليس الى ذوي الثقة من الأقارب فيضع بذلك أسس الاختيار الصحيح، كما حذرهُ من اصحاب النفوس الضعيفة ممن يتسلقون على اكتاف الغير للحصول على المناصب المهمة، وكذلك يوصيه عدم الاستعانة بالكذابين والمنافقين في الوظائف لأن ذلك يضعف اركان الدولة إذ قال لابنه:

"**لا تعهد بالمناصب الهامة مطلقاً الى أقربائك**"(٣٩).

"**لا تفسح الجال مطلقاً للمتملقين والكذابين لأن الكذب والخداع يضعف اركان الحكم ولن تستطيع أن تتحرى ما يحدث بصدق لأن هؤلاء الأشخاص مخادعون ويظهرون الرديء على انهُ جيد**"(٤٠).

وفيما يخص الحرية الدينية فقد تمتعت أيران ومنذ زمن بعيد بتسامح ديني ونرى ذلك بشكل جلي عندما دخل كورش الثاني مدينة بابل بعد سقوطها على يد قواتهُ، عندها ادعى ان اجراءاتهُ كانت تنفيذاً لأوامر الاله مردوخ، كما سار في احتفالات عيد راس السنة البابلية وهو يمسك بيد الاله مردوخ ليؤكد شرعية حكمهُ، فضلاً عن ذلك اصدر كورش الثاني قراراً يقتضي بعودة الاسرى اليهود الى ديارهم وبإعادة بناء معبدهم هيكل النبي سليمان في اورشليم(٤١)، كذلك نادى دارا الأول باحترام الأديان كما أكد بضرورة عدم طرد أتباع أي دين والسماح لهم بممارسة شعائرهم إذ نراه يكتب في وصيته لابنهِ قائلاً:

"**لا تحمل الآخرين على اتباع دينك أو مذهبك، فالناس أحرار في الاختيار ويســتطيعون أن يتبعوا دينهم**"(٤٢).

وفيما يخص استقلال القضاء كان الملك يتولى بنفسه جميع درجات القضاء ويدر أحكامه بعد دراسة مستفيضة، كما أن العدالة كانت تحتل اهمية خاصة في ايران القديمة، وكان الملوك في غاية القسوة وعدم الرحمة في معاملتهم للقضاة المنحرفين(٤٣)، وفي نصيحة أخرى نرى دارا الأول يقر مبدأ "**استقلال القضاء**" وهو ما يحتاجه القضاء كي يكون حراً في إصدار الأحكام والقوانين، إذ قال:

"**لا تتدخل أبداً بالتأثير في نزاع بين القاضي والمدعي ودع ذلك للقضاة**"(٤٤).

أما عن التعليم فقد سبق دارا الأول عصره ايماناً منه بأهمية هذه القضية وانها المحور الرئيس للتقدم والرقي فالعلم يرفع بيوتاً لا عماد لها، وعليه فقد ادرك محورية قضية التعليم وأهميتها كما ان الجهل يسلب الانسان كل معاني الانسانية ويغلق أمامه كل أمل في الحياة الكريمة على مر العصور إذ ترجم دارا الأول ذلك عملياً حين أوصى ابنه قائلاً:

"**أما بخصوص التعليم فاحرص أن يتعلم العلم كل أبناء البلاد وألا يكون التعليم والتربية مقصوراً على جماعة، ينبغي أن يستفيد الجميع من التعليم**"(٤٥).

كما كان للمرأة أيضاً الحق في التعليم بل حظيت المرأة بمكانة رفيعة خاصة في عهد دارا الأول، وأخيراً نراهُ يأمر بأن تكون الدراسة الأساسية إجبارية للرجل والمرأة على السواء، في حين انهُ في العصر الاساساني بعد عصر دارا بعدة قرون لم يكن للعامة من الشعب الحق في المعرفة أو التعليم بل كانت المعرفة والعلم خاص بطبقة الكُتّاب والموابذة(٤٦).

٣. المراسيم المتعلقة بالتمرد والأمن العام: ومثل كل الحكام المخلصين كان الهاجس الاكبر عند دارا الاول هو الحفاظ على حدود امبراطوريتهُ المترامية الاطراف، والمتعددة الايديولوجيات، وكذلك الحفاظ على ثروات البلاد، اذ نراه يبدأ وصيتهُ ناصحاً ابنهُ: "**خشايار (احشويرش) ينبغي أن تسعى للحفاظ على هذه المملكة التي قمت بفتحها، المكونة من خمس وعشرين اقليماً وحراستها، انا الآن اضع الثروة تحت تصرفه لتكون غداً عند الضرورة نفقات للوطن**"(٤٧).

وقد ادرك دارا الاول ان قوة الشعب دائماً هي اعظم ثروة على مر العصور والشعب هو مصدر السلطات جميعها، فهو صاحب رؤية في ثروات البلاد وعن ماهية الثروة الحقيقية فيضيف دارا الأول قائلاً:

"**ان قدرة ونفوذ الملك ليست فقط بالسيف، والثروة تكمن في الارادة، وأعظم ثروة هي قوة الشعب فعليك أن تسعى قدر المستطاع لتأخذ حظاً من هذه الثورة وتضيفها على ثروة الخزانة التي تنفقها في إعمار وتحسين أوضاع البلاد**"(٤٨).

وفيما يخص الجيش الاخميني فقد حدد دارا الأول مدة الخدمة العسكرية الاجبارية بعامين، وبعدها يظل هؤلاء الأفراد على قوة الجيش حتى سن الخمسين، اما من ناحية القوات العسكرية والجيش فقد تعمق دارا الاول في سن القوانين الموجبة للحماية والدفاع، اذ كان قائداً عسكرياً متميزاً فقد كان يقود الجيش متقدماً الصفوف الأولى، ولأنهُ يعرف جيداً ما يحتاجه الضباط والجنود لرفع معنوياتهم وحثهم على بذل النفس في القتال الحروب نراه ينصح ابنه نصيحة غالية فالجيش حامي حمى الوطن والركيزة الأساسية في دحر الاعداء في كل زمان ومكان[٤٩]، إذ يقول:

"**اجعل الضباط والجنود راضين عنك وادفع لهم رواتبهم وحقوقهم في وقتها لأن الجيش لو تذمر ولم يشعر بالرضا فلن يؤدي الأداء الحسن في الميدان وسيؤدي ذلك الى الهزيمة**" [٥٠].

ليست الكتابات الحجرية الملكية فقط هي التي عالجت قضايا المجتمع والناس بل ان آلاف النصوص الديوانية في الألواح تمكننا من القاء نظرة باحثة وعميقة على زوايا الحياة الامبراطورية الأخمينية الكبيرة ومنها كتابات نقش رستم التي نحتت على سلالم قصور مدينة برسيبوليس وهي تمثل عدة شعوب وهي تقدم الاتاوات بخضوع، فضلاً عن منحوتات الرعايا الذين يحملون صور الملك دارا الاول بعدة وضعيات مختلفة[٥١]، إذ نجد في نقش رستم أيضاً بعض الكلمات لدارا الأول منها:

"**أنا أميل الى الشخص الصادق ولا أكون صديقاً للكاذب أنا لست حاد الطبع، اكبح بل رغبة جماح تلك الأشياء التي تعتريني أثناء الغضب، كما انني أحكم السيطرة على رغباتي، أكافئ الرجل الذي يبدي تعاوناً على تعاونه وأعاقب الذي يقوم بالإيذاء، والرجل الذي يتقول على رجلٍ آخر ويغتابه ليس لهُ عندي مصداقية، طالما أنه لا يلتزم بتعاليم الدين**"[٥٢].

رابعاً: تأثر دارا الاول بشريعة حمورابي واوجه التشابه والاختلاف

بعد احتلال كورش الكبير لبابل (٥٣٩ ق.م)، ظلت شريعة حمورابي مرجعًا رئيساً في القضايا المدنية والجنائية ضمن الساترابيات البابلية؛ إذ استمر القضاة المحليون في تطبيق نصوصها تحت إشراف المفتشين الملكيين الأخمينيين، ما يؤكد أنّ دارا الأوّل ورث جهازًا قضائيًا مألوفًا مبنيًا على حمورابي.

عبر دراسة الباحثين لنصوص دارا الاول التي وجدت في عدد من المدن الفارسية، وموازنتها مع شريعة حمورابي، أتضح ان المراسيم القانونية التي سنها الملك الأخميني دارا الأول ما هي الا نسخ مستنسخة من قانون حمورابي، استنسخها مشرعو دارا الأول وترجموها ثم اعتمدوها قانون وزعت نسخ منه في جميع مراكز الإمبراطورية الأخمينية لتعتمد مبادئها في حفظ حقوق الأقاليم

وسكانها، واعتمدت تلك الشريعة أساساً في المعاملات وتنظيم الحياة القانونية، بعدما استنسخوها على والرقم الطينية(٥٣).

فمن المعروف لدى الدارسين أن قوانين بلاد الرافدين تمثل أقدم القوانين المعروفة والمدونة في العالم القديم، ويمثل قانون حمورابي أنضج وأكمل وأقدم نص قانوني مدون معظم جوانب الحياة، فكان الفرس كغيرهم من الأقوام والشعوب تأثروا بتلك القوانين التي فاق سكان بلاد الرافدين بها جميع الأمم والحضارات القديمة، الا ان الملك العيلامي شتروك ناخونتي(٥٤) نهب مسلة الملك حمورابي التي دون عليها قانونه وأخذها الى العاصمة سوسة عام ١١٦٢ ق.م(٥٥).

واستطاع العلماء الذين حققوا النصوص المتعددة التي دونها دارا الاول سواء في بهستون او بيرسيبوليس او سوسه او نقش رستم، من ان يحددوا بعض ملامح التشابه والاختلاف بين الجانبين من ناحية القوات العسكرية والجيش، اذ تعمق الملك دارا الأول في سن القوانين الموجبة للحماية والدفاع، اما بقية القوانين فهي تشبه قانون حمورابي(٥٦)، إذ قام الملك دارا الأول بتصنيف قوانينه بنفس الاسلوب الذي اتبعه الملك حمورابي من حيث الشكل والمضمون، استهله بالمقدمة والتوجه الى الاله أهورامزدا العظيم مثلما جاء في مقدمة مسلة الملك حمورابي الذي ابتدأ مقدمة قانونه بالتوجه للإله (انو) و(انليل) و(مردوخ)(٥٧)، ونستطيع ان نرصد بعض السمات العامة للتشابه والتي نوجزها بعدة نقاط فيما يلي:

١. كل من حمورابي ودارا قدما نفسيهما بوصفهما حامين للعدالة، اذ لم يزعم دار الاول انه اله أذ نراه يقول في نقش بهستون:

"**انا داريوش الملك العظيم ملك ايران ملك البلاد ابن ويشتاسب الهخامنشي الفارسي ابن الفارسي.... أن الاله العظيم اهوارا مزدا هو الذي اعطى داريوش الملك، وخلق السماء، خلق الارض، خلق البشر، ووهب السعادة للبشر**"(٥٨)

كما ان حمورابي ايضا لم يدعي انه اله حينما قال:

" **هذا أنا حمورابي، عندما طلب مني مردوك ان انظم الناس واكون قائداً للبلاد نشرت العدالة بين الناس واحققت الحق وجلبت السعادة للبشر** "(٥٩).

٢. كان دار الاول يبدأ كلامه دائما بقوله:

"**يقول الملك داريوش، الملك العظيم، ملك ايران، ملك هذه البلاد ابن ويشتاسب الهخامنشي الفارسي ابن الفارسي**"(٦٠).

كذلك نرى حمورابي عندما اعلن على الشعب الشريعة المقدسة التي يعرف بموجبها كل شخص واجباته وحقوقه وذكر في نهاية مقدمه هذه القوانين:

"**انا حمورابي العبد الورع العبد والذليل للآلهة الكبيرة، خليفة سومولائل وريث سن – موبلليت القوي من نسل السلالة الملكية الأبدية، الملك الجبار، شمس بابل المشرقة على بلاد سومر وآكاد، الملك الذي تصيخ له اسماع ضفاف العالم الأربع، ""**[٦١].

٣. يوضح دارا الاول حروبه الكثيرة التي خاضها في سبيل الحفاظ على عرش الإمبراطورية الأخمينية اذ قال:

" **لقد أعدت الحكم الى اسرتنا بعد ذلك بدأت في ترميم المعابد واعدت امور فارس والممالك الاخرى الى ما كانت عليه هذا كله بفضل اهورامزدا**"[٦٢].

كذلك خاض حمورابي حروبا كثيرة حتى السنة ٣٧ من حكمه اذ اشتهر انه واضع الاسس والدعائم لمجد دوله بابل ورفاهيتها وان الغزو والحروب تشغله عن العناية بالحياة الاجتماعية للشعب"[٦٣].

٤. التدوين العلني للنصوص، اذ اختار دار الاول ان يسجل اعماله وفتوحاته ومراسيمهُ الملكية على الاحجار على لوحات مشهورة مثل نقوش جبل بهستون[٦٤].

كذلك حمورابي قوانينه على حجر الديورانت الاسود الصلب لذا فهي محفوظة ليومنا هذا، وقد احيا المفهوم الذي تم تكريسه في الأنظمة القانونية وكانت شريعة حمورابي معروضة في ساحة كبيرة وسط بابل ويرجح الباحثين ان الهدف من عرضها حتى لا يتحجج الناس بجهلهم بالقانون[٦٥].

٥. اما فيما يتعلق بخاتمة القانونين فيبدوا لنا ان أحدهما استنسخ من الآخر، إذ وجه الشبه الواضح للعيان، ففي الوقت الذي يعدد الملك حمورابي في خاتمة قانونه الأعمال التي قام بها بمشيئة الإله مردوخ، داعياً إلى أنزال اللعنات على كل من يحاول تخريب أو تشويه أو العبث بهذه المسلة، وهذه الانجازات "**حقق حمورابي، الذي هو الأب لأبناء وطنه، والذي أمتثل لأوامر وأقوال مردوخ، حقق المزيد من الانتصارات في الشمال والجنوب، وأدخل السرور على قلب مردوخ، وأنا أشعت الأمن والاستقرار، والسلام، ولم أدع أحداً يعتدي على الآخر، أنا أبحث عن المظلوم لأنصفهُ، وجعلت العدل يسود معاملة اليتيم والأرملة**"[٦٦].

أما الملك دارا الأول فهو الآخر يسلسل الانتصارات والإنجازات التي قام بها بمعونة الإله أهورامزدا، ثم ينزل اللعنات ذلك الإله فيمن يحاول تكذيب أو تشويه ذلك من خلال قولهُ: "**ما فعلته في عام كان بتوفيق أهورامزدا، لم أكن سيئاً، ولا كاذباً ولم أفعل سوءاً، لا أنا ولا**

ذريتي، لم أتعامل سوى بالصدق، لم أسئ لقوي ولا ضعيف، إذ رأيت هذه الكتابة فأحفظها، وسيبارك، أهورامزدا لك، ويزيد رزقك، ويطيل عمرك وان حطمتها وضيعتها، سيلعنك أهورامزدا، ويكدر معيشتك"[٦٧].

اما عن الخاتمة في مسلة حمورابي فأنه حذر خلفاءه وكل من يحاول سرقة انجازه العظيم وبالأسلوب نفسه بقول الملك دارا الاول:" **وانت يا من سوف تقرأ ما فعلته لا تسيروا وراء الكذب**"، ويبين الملك في نهاية قانونه ان على كل من يقرأه عليه بتصديقه، وعدم محوه، وعليه ان يقدم القرابين لها، وألا يلحق الأذى به، وسوف يهدم أهورامزدا بلعنته كل ما يصنع[٦٨].

٦. ورد في القانون الأخميني عقوبة تقتضي بتقديم المتهم للخضوع الى الحكم الالهي بحيث يجبر المتهم على القيام بأعمال صعبة جداً مثل ان يرمى في بنهر سريع الجريان ويترك المتهم الملقى الى القدر، فاذا كان بريئاً فأن القدر سوف ينجيه، وان كان مجرماً فأن عقوبتهُ هي الموت لان القدر لم ينجيه لانهُ اثم، وهذا النوع من العقوبة ورد ايضا في قانون حمورابي في المادة الثانية والتي تنص على الاتي:

"**في حالة اتهام شخص بتهمة السحر، ولم يتمكن المتهم من اثبات التهمة على المتهم، فعلى المتهم مهمة اجتياز الاختبار النهري، فاذا غلبهُ النهر تُملك املاكهُ الى متهمهُ، اما إذا تم اثبات براءتهُ فلهُ ان يستولي على املاك متهمهُ ويعاقب المتهم بالقتل**"[٦٩].

اما فيما يخص اوجه الاختلاف فيمكن حصرها فيما يلي:

١. مدى التفصيل: تضمنت شريعة حمورابي نحو ٢٨٠ مادة مفصّلة، بينما اقتصرت مراسيم دارا على مبادئ عامّة وإرشادات إدارية دون تعداد المواد[٧٠].
٢. التعدد القانوني: امتدّت إمبراطورية دارا عبر مناطق متعددة القوانين والعادات، فسمح للقوانين المحلية بالاستمرار ضمن إطار عامّ، عوضًا عن تشريع موحد شامل[٧١].
٣. طبيعة الصياغة: كان حمورابي يعتمد "كودًا قانونيًا" كتابيًا موحدًا، فيما وزّع دارا مراسيمه عبر نصوص أرامية وإيلامية ونقوش رسمية، مع ترك مساحات للتفسير المحلي[٧٢].

ومما سبق نستنتج إنّ دارا الأوّل استفاد من إرث حمورابي على المستوى الرمزي والمفاهيمي، فضمّن مبادئ حماية الضعفاء وإعادة الحقوق في مراسيمه الملكية، لكنّه ما لبث أنكيّفها لتناسب إدارة إمبراطورية شاسعة ومتنوّعة، ويتجلّى التأثر في استمرارية المحاكم

البابلية، وفي التشابه الأسلوبي في نصوص النقوش وحرصه على الرقابة على القضاة؛ بينما يتجلى الاختلاف في عدم تفصيل العقوبات وترك مساحة للقوانين المحلية تحت مظلة المراسيم المركزية.

النتائج

١. كل هذه المراسيم الملكية التي تركها دار الاول هي وثيقة لحقوق الانسان في زمن الامبراطورية الأخمينية.
٢. وصيه دار الاول لابنه احشويرش الاول دل على مدى حبه للتعلم وحب العدالة ومدى ايمانه بضرورة قوة الجيش واعداده.
٣. على الصعيد القانوني لم تكن هناك شريعة امبراطورية موحدة تفرض على جميع الستراپيات، بل تطبق كل منطقة قوانينها المحلية الأصلية، فالقانون البابلي في بلاد الرافدين والقانون القبطي في مصر والقوانين العيلامية في عيلام وفارس وكان دور السلطة المركزية مقتصرا على فرض إطار عام للعدالة والضرائب، مع ضوابط تنفيذية تحد من التجاوزات الإقليمية.
٤. تبين ان دارا الأول لم يشرع قانونا موحدا من الصفر بقدر ماارسى الاطار العام الذين تخضع له جميع القوانين المحلية التي ظلت قائمة لرقابة السلطة المركزية مع تعزيز مبدأ العدالة الإلهية (الآشا) الذي شكل اللبنة الأساسية لشرعية ملكه، وقد اسهمت سياسته في تحقيق استقرار داخلي وإعادة بناء ثقة السكان في الجهاز القضائي.
٥. عبر المقارنة بين المراسيم القانونية لدارا الاول وقوانين الملك حمورابي يتبين لنا أن الحضارة التي كانت عليها بلاد الرافدين، كانت المؤثر الأول الذي أدى الى أزاحت العادات البدائية القديمة للفرس، والإمبراطورية الأخمينية، وتطوير أساليب حياتهم عبر التأثير على أجيالهم اللاحقة كانت مراسيم الملك دارا الأول التي اقتبسوها من شرائع وقوانين بلاد الرافدين يتمثل جزءاً من تلك الحضارة العريقة التي أفادت العالم القديم بأجمعهُ، وكان الفرس الأخمينيون جزءاً من ذلك العالم الذي كان يفتقر الى القانون المنظم والمدون.

المصادر

١. احمد عباس فاضل، المظاهر العمرانية في العواصم الأخمينية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٩.

٢. انتظار صبار هادي جاسم العبيدي، الحضارة الأخمينية في ضوء النقوش والكتابات (٥٥٩- ٣٣٠ ق.م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.
٣. اسماء جميل راضي، التنظيمات الإدارية في العهد الأخميني (٥٥٠-٣٣١ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٧.
٤. ايمان لفة حسين غضب الكرعاوي، الدين والسياسة في الدولة الأخمينية (٥٥٨- ٣٣٠ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٢.
٥. بيبر ديفانبيه واخرون، معجم الحضارة اليونانية القديمة، ترجمة: احمد عبد الباسط حسن، مراجعة: فايز يوسف محمد، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٦، القاهرة، ج ٢،
٦. توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسية القديمة من أقدم العصور الى عام ١١٩٠ ق.م، الشرق الأدنى القديم، بلاد ما بين النهرين، بلاد الشام، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٥.
٧. جميلة عبد الكريم محمد، قورنائية والفرس الأخمينيين (منذ انشاء قوريني حتى سقوط اسرة باتوس)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
٨. جيمس هنري برستيد، انتصار الحضارة، ترجمة: احمد فخري، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د.ت).
٩. حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة: محمد نور الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
١٠. دندماييف، بلاد بابل في العهد الأخميني، من كتاب (العراق القديم)، جماعة من علماء الآثار السوفييت، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.
١١. رالف لنتون، شجرة الحضارة، ترجمة: أحمد فخري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧.
١٢. سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، مجلة رسالة المشرق، كلية الآداب، جامعة حلوان، (د.ت).
١٣. زهراء مهدي محمد، القضاء في ايران القديمة ابان العصر الاخميني ٥٥٩-٣٣٠ ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠.

١٤. سعد عبود سمار، نقش بيستون للملك دارا الاول (٥٢٢-٤٨٦ ق.م) قراءة تحليلية في دلالاتهُ الدينية ومضامينه السياسية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، الدراسات التاريخية والجغرافية، ٢٠٢٢.
١٥. سعد عبود سمار، البراغماتية في سياسية ملوك الدولة الاخمينية (توظيف منظومة القيم والمعتقدات للذرائعية السياسية)، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٣.
١٦. سعد عبود سمار، اركيولوجيا التوفيق الالهي في معتقدات الشرق الادنى القديم (ايران القديمة انموذجاً)، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٣،
١٧. سولاف عبد المطلب قدوري حسن، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في عهد الملك الأخميني دارا الاول (٥٢١-٤٨٦ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
١٨. صلاح رشيد الصالحي، المؤرخ هيرودوتس وعدالة الملك دارا الاول (داريوس) الأخميني، مجلة الكاردينيا، سويسرا، ٢٠١٧، ص١. https://www.algardenia.com
١٩. عبد الرفيع حقيقت، دور الايرانيين في تاريخ الحضارة العالمية لمحات ومقتطفات، ترجمة: علاء عبد العزيز السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٠. ماجدة أحمد عبد الله، منى يوسف مصطفى، ايران بعيون فارسية، دار الهداية، مصر، ٢٠١٢.
٢١. محمود الأمين، قوانين حمورابي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧م.
٢٢. محمود زنجاني، تاريخ تمدن ايران باستان، جلد أول، كتابخانه ملى ايران، آشيانه كتاب، طهران، ١٣٨٠ هـ.ش.
٢٣. نائل حنون، شريعة حمورابي، منشورات دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣م.
٢٤. نجيب ميخائيل ابراهيم، مصر والشرق الادنى القديم، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣.
٢٥. نصار السعدون، الجوانب الحضارية والسياسية والعسكرية لعلاقات بلاد الرافدين مع بلاد عيلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٢.
٢٦. هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصرهُ، تعريب: محمد وحيد خياط، دار المنارة للدراسات، اللاذقية، ١٩٩٠.
٢٧. ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، بيروت، ١٩٨٨.

٢٨. يزف فيزهوفر، فارس القديمة ٥٥٠ق.م-٦٥٠م (التاريخ-الحضارة-العبادات-الادارة-المجتمع-الاقتصاد-الجيش)، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، بيروت، ٢٠٠٩.

29. A. T. Olmested, Darius and his Behistun Inscription, The University of Chicago Press, Vol. 55, 1938.
30. A. T. Olmested, A History of the Persian Empire. Chicago: University of Chicago Press, 1948.
31. Herbert Cushing Tolman, The Behstan inscription For King Darius translation and critical notes to the Persian text, Book on Demand Ltd, 2013.
https://www.iranicaonline.org/articles/achaemenid-dynasty
32. Jamie Poolos, Darius the Great, Infobase Publishing, New York, 2008.
33. Kristin Kleber, dātu ša šarri: Gesetzgebung in Babylonien unter den Achämeniden, mit einem Beitrag von Johannes Hackl (Wien), Berlin, 2007.
34. Pierre Briant, A History of the Persian Empire; From Cyrus to Alexander, Winona Lake, IN: Eisenbrauns, Indiana, 2002.
35. R. Schmitt, "ACHAEMENID DYNASTY," Encyclopædia Iranica, I/4

الهوامش:

(١) وهو من اهم فلاسفة الاغريق، ولد في اثينا سنة ٢٢٨ ق.م، لعائلة ارستقراطية وقد تأثر بالفيلسوف سقراط ولكن خاب املهُ بعدما تم اعدام سقراط على يد الديموقراطيين، لذلك قام في سنة ٣٩٩ ق.م برحلات على نطاق واسع، وعند عودتهُ الى اثينا أنشأ مؤسسة للبحث الفلسفي والعلمي والسياسي تدعى الاكاديمية، وقد توفي في اثينا عام ٣٤٨ ق.م دون ان يكمل كتابهُ (القوانين). للمزيد ينظر: بيير ديفانبيه واخرون، معجم الحضارة اليونانية القديمة، ترجمة: احمد عبد الباسط حسن، مراجعة: فايز يوسف محمد، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٦، القاهرة، ج ١، ص ١٣٩.

(2) R. Schmitt, "ACHAEMENID DYNASTY," Encyclopædia Iranica, I/4, pp. 414-426. https://www.iranicaonline.org/articles/achaemenid-dynasty

(٣) زهراء مهدي محمد، القضاء في إيران القديمة ابان العصر الاخميني ٥٥٩-٣٣٠ ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص ٢٠.

(٤) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، بيروت، ١٩٨٨، مج ١، ج٢، ص ٤١٨.

(٥) مؤرخ وجغرافي اغريقي اسيوي ولد في هاليكارناسوس (٤٨٥-٤٢٥ق.م)، قام برحلات عديدة في الشرق والغرب، وقام بوصف للاماكن التي زارها حول العالم وكذلك الناس الذين قابلهم في رحلاته، فضلا عن كتبهُ

العديدة عن الحروب اليونانية الفارسية، توفي في مدينة ثوري جنوب ايطاليا. للمزيد ينظر: بيبر ديفانبيه واخرون، معجم الحضارة اليونانية القديمة، ج٢، ص٣٤٥.

(6) A. T. Olmested, Darius and his Behistun Inscription, The University of Chicago Press, Vol. 55, 1938, pp. 392-400.

(٧) نجيب ميخائيل ابراهيم، مصر والشرق الادنى القديم، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣، ج٦، ص٤١٣.

(٨) ايمان لفة حسين غضب الكرعاوي، الدين والسياسة في الدولة الأخمينية (٥٥٨-٣٣٠ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٢، ص ١٠٦.

(٩) ول ديورانت، قصة الحضارة، مج ١، ج٢، ص ٤٢٠.

(١٠) وهو ابن كورش الثاني من زوجته كساندانه، قضى السنة الأولى من حكمه بالقضاء على الاضطرابات الداخلية التي قامت في عدة دول تابعة للسيطرة الأخمينية، وكانت أولى اولوياته هو تنظيم القوات والتجهيز التام لغزو مصر وبالفعل توجه عام ٥٢٥ ق.م نحو مصر التي كانت تحت حكم اماسيس (أحمس الثاني) ودارت المعارك على بوابة مدينة منفس حقق الفرس النصر المؤزر فيها وغدت مصر تابعة لهم. للمزيد ينظر: حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة: محمد نور الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٩.

(١١) ايمان لفة حسين غضب الكرعاوي، الدين والسياسة في الدولة الأخمينية، ص ١٠٧.

(١٢) رالف لنتون، شجرة الحضارة، ترجمة: أحمد فخري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧، ج ٢، ص ١٥٠.

(١٣) دندماييف، بلاد بابل في العهد الأخميني، من كتاب (العراق القديم)، جماعة من علماء الآثار السوفييت، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٥٨.

(١٤) جيمس هنري برستيد، انتصار الحضارة، ترجمة: احمد فخري، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٧٠.

(١٥) سولاف عبد المطلب قدوري حسن، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في عهد الملك الأخميني دارا الاول (٥٢١-٤٨٦ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ١٠٨.

(16) Herbert Cushing Tolman, The Behstan inscription For King Darius translation and critical notes to the Persian text, Book on Demand Ltd, 2013, p. 9.

(١٧) حسن بيرنيا، تاريخ ايران القديم، ص٢٢٥.

(18) Amélie Kuhrt, The Persian Empire: A Corpus of Sources from the Achaemenid Period. Leiden & Boston: Brill, 2007, p. 103.

(19) Herbert Cushing Tolman, The Behstan inscription,p. 10.

(٢٠) هو إحدى المفاهيم الرئيسة في الفكر الزرادشتيّ، أن كلمة الخير باللغة الافستائية هي (آشا) Asa، وباللغة الإيرانية القديمة rta، وباللغة الهندية أي بالفيدية الهندية (رتا) النظام rta، وباللغة الفارسية القديمة arta، كل هذه الكلمات هي من أصل واحد، تفيد معنى الحقيقة والصدق. للمزيد ينظر: سعد عبود سمار، البراغماتية في سياسية ملوك الدولة الاخمينية (توظيف منظومة القيم والمعتقدات للذرائعية السياسية)، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٣، ص ١١٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٢٢) اسماء جميل راضي، التنظيمات الإدارية في العهد الأخميني (٥٥٠-٣٣١ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٧.

(٢٣) جميلة عبد الكريم محمد، قورنائية والفرس الاخمينيين (منذ انشاء قوريني حتى سقوط اسرة باتوس)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٩٩.

(24) Kristin Kleber, dātu ša šarri: Gesetzgebung in Babylonien unter den Achämeniden, mit einem Beitrag von Johannes Hackl (Wien), Berlin, 2007, p. 51.

(٢٥) صلاح رشيد الصالحي، المؤرخ هيرودوتس وعدالة الملك دارا الاول (داريوس) الأخميني، مجلة الكاردينيا، سويسرا، ٢٠١٧، ص١. https://www.algardenia.com

(٢٦) توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسية القديمة من أقدم العصور الى عام ١١٩٠ ق.م، الشرق الأدنى القديم، بلاد ما بين النهرين، بلاد الشام، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٥، ص١٨٨.

(27) Pierre Briant, A History of the Persian Empire; From Cyrus to Alexander, Winona Lake, IN: Eisenbrauns, Indiana, 2002, pp. 124-126.

(٢٨) محمود زنجاني، تاريخ تمدن ايران باستان، جلد أول، كتابخانه ملى ايران، آشيانه كتاب، طهران، ١٣٨٠ هـ.ش، ص٢٠١.

(٢٩) Jamie Poolos, , Darius the Great, Infobase Publishing, New York, 2008, p.55.

(٣٠) يزف فيزهوفر، فارس القديمة، ص ١٠٧.

(٣١) سامية شاكر عبد اللطيف، مجلة رسالة المشرق، كلية الآداب، جامعة حلوان، (د.ت)، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٣٦.

(٣٢) احمد عباس فاضل، المظاهر العمرانية في العواصم الاخمينية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٩، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٣٣) سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٢٩.

(٣٤) انتظار صبار هادي جاسم العبيدي، الحضارة الأخمينية في ضوء النقوش والكتابات (٥٥٩- ٣٣٠ ق.م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص٤٩.

(٣٥) سعد عبود سمار، نقش بيستون للملك دارا الاول، ص ٦٩٤.

(٣٦) ماجدة أحمد عبد الله، منى يوسف مصطفى، ايران بعيون فارسية، دار الهداية، مصر، ٢٠١٢، ص٢٦٨.

(٣٧) سعد عبود سمار، اركيولوجيا التوفيق الالهي في معتقدات الشرق الادنى القديم (ايران القديمة انموذجاً)، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٣، ص ٦٢.

(٣٨) Jamie Poolos, Darius the Great, p. 52.

(٣٩) Ipid. P. 55.

(٤٠) يزف فيزهوفر، فارس القديمة ٥٥٠ق.م-٦٥٠م (التاريخ-الحضارة-العبادات-الادارة-المجتمع-الاقتصاد-الجيش)، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٠٣؛ سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٣٢.

(٤١) سامي سعيد الاحمد، رضا جواد الهاشمي، تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ص ٩٩-١٠٠؛ حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم، ص٢٢٧.

(٤٢) يزف فيزهوفر، فارس القديمة، ص ١٣٣؛ سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص ٤٢٨.

(٤٣) حسن بيرنيا، تاريخ ايران القديم، ص٢٢٤.

(٤٤) سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٣٣.

(٤٥) المصدر نفسهُ، ص٤٣٦.

(٤٦) محمود زنجاني، تاريخ تمدن ايران، جلد اول، ص١٧٩.

(٤٧) سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٣٢.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) سولاف عبد المطلب قدوري حسن، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية، ص١٠٩.

(٥٠) محمود زنجاني، تاريخ تمدن ايران، جلد اول، ص١٨٧.

(٥١) ايمان لفتة حسين الكرعاوي، الدين والسياسية في الدولة الأخمينية، ص ٢٥.

(٥٢) عبد الرفيع حقيقت، دور الايرانيين في تاريخ الحضارة العالمية لمحات ومقتطفات، ترجمة: علاء عبد العزيز السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٥٣) سامي سعيد الاحمد، رضا جواد الهاشمي، تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ١٠٧.

(٥٤) وهو من أشهر الملوك العيلاميين الذين حكموا بلاد عيلام في مدة معاصرة للمدة الكيشية في بلاد الرافدين (١١٦٢-١٥٩٥ ق.م)، غزا بلاد الرافدين وأسقط السلالة الكيشية سنة (١١٦٢ ق.م) وأخذ الكثير من الغنائم من بينها نسخة من مسلة حمورابي التي نقش عليها قانونه الشهير ومسلة النصر للملك نرام –سين، فضلاً عن تمثال الملك ما نشتوسو، ودمر بابل وجملة من المدن الأخرى. للتفصيل ينظر: نصار السعدون، الجوانب الحضارية والسياسية والعسكرية لعلاقات بلاد الرافدين مع بلاد عيلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٢، ص٢١٩.

(٥٥) محمود الأمين، شريعة حمورابي، تقديم: الاب سهيل قاشا، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٧، ص٨.

(٥٦) Poolos, Darius the Great, p. Jamie ٥٢.

(٥٧) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣، ص ٨٨.

(٥٨) يزف فيزهوفر، فارس القديمة، ص ٨٣؛ .Poolos, Jamie, Darius the Great, p.55

(٥٩) هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصرهُ، تعريب: محمد وحيد خياط، دار المنارة للدراسات، اللاذقية، ١٩٩٠، ص ١٨٧.

(60) Poolos, Jamie, Darius the Great, p. 52.

(٦١) هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصرهُ، ص ١٨٧.

(٦٢) سامية شاكر عبد اللطيف، داريوش وحقوق الانسان، ص٤٣٦.

(٦٣) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ص ٨٠.

(٦٤) انتظار صبار هادي العبيدي، الحضارة الأخمينية، ص ٤٧.

(٦٥) هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصرهُ، ص١٨٢.

(٦٦) نائل حنون، شريعة حمورابي، منشورات دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣م، ص ٢١١.

(٦٧) ايمان لفتة حسين غضب الكرعاوي، الدين والسياسة في الدولة الأخمينية، ١١٣.

(٦٨) سولاف عبد المطلب قدوري حسن، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية، ص ص١٠٩-١١٠.

(٦٩) عامر سليمان، القانون في العراق القديم (دراسة تاريخية قانونية مقارنة)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٢٨.

(70) A. T. Olmstead, A History of the Persian Empire. Chicago: University of Chicago Press, 1948, p. 88.

(71) Ipid, 89.

(72) Amélie Kuhrt, The Persian Empire, p. 105.